التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي: تحليل ومقارنة بعض التجارب

ملخص

اعتبر الكثير من الباحثين الاقتصاديين أن الاقتصاد غير الرسمي هو ظاهرة ملازمة للاقتصاد الرسمي، وذلك بحكم أن الأوضاع والظروف الرسمية هي التي ساعدت على توفير الجو المناسب لتواجد هذه الظاهرة وانتشارها.

يهدف هذا المقال إلى دراسة بعض تجارب البلدان التي نجحت سياساتها في التعامل مع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي مع الإشارة إلى الوضعية العامة للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

أ. ملاك قارة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة
الجزائر

لقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي خاصة في البلدان التي مستها موجة التحولات والتغيرات في عدة نواحي: السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. مما دفع بهذه البلدان إلى البحث وبالتعاون مع مختلف المنظمات الدولية عن أسباب انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، درجة خطورتها، وكيفية التعامل معها.

يتناول هذا المقال دراسة بعض تجارب البلدان التي نجحت سياساتها في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، وحظيت بتشجيع من قبل المنظمات الدولية مع الإشارة إلى الوضعية العامة للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وتقديم بعض الاقتراحات بناء على النتائج المستخلصة من تجارب البلدان السابقة .

Abstract

Some economic researchers consider informal economy as parallel phenomenon to formal economy and this because of formal conditions behind the creation of the appropriate climate for the existence of the informal economy and its spreading.

This paper aims to study experiences of some countries that succeeded in dealing with informal economy, taking into account the general condition of informal economy in Algeria.

أولا- تعاريف الاقتصاد غير الرسمي:

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2009.

توجد عدة محاولات استهدفت إعطاء تعريف لمختلف تسميات الاقتصاد غير الرسمي، نذكر من بينها:

أ-الاقتصاد التحتي (Economie Souterraine):

تتماشى تعريفات الاقتصاد التحتي مع نوعية النشاطات المخفية، وفي هذا السياق يقول Pastiau مختص في هذه المسألة، كما يذكر (Hatier, 1992 :11) " الاقتصاد التحتي يشمل كل النشاطات الاقتصادية التي تتحقق على هامش التشريعات والتي تفلت بشكل كبير من حسابات المحاسبة الوطنية".هذا يعني أنها تجمع في نفس الوقت بين النشاطات المخفية لكونها غير قانونية، أو الموسومة بالغش (عمل مخفي، الغش الضريبي، ...الخ)، والنشاطات الخاصة (العمل المنزلي، التطوعي).

ويضيف فورتن (Fortin ,1996 :6) أن هذا النوع من الاقتصاد غير الرسمي يستبعد الإنتاج المنزلي الذي لا يخضع للمبادلة في الأسواق الرسمية أو غير الرسمية والسوداء.

أما شنايدر (Schneider,2002 :2) فيقول بأن الاقتصاد التحتي لا ينحصر فقط عند النشاطات غير القانونية، بل يشمل أيضا العائد غير المصرح به الصادر من إنتاج السلع والخدمات القانونية.

وحسب نظام المحاسبة الوطنية لسنة 1993 (SCN 1993) فإن الإنتاج التحتي يعبر عن مجموعة الأنشطة المنتجة والقانونية التي تكون مخفية عن السلطات العمومية بغرض تجنب إما دفع الضرائب، أو احترام بعض القوانين (OCDE ,1994 :43).

ب- القطاع غير الرسمي (Secteur informel):

حسب نظام المحاسبة الوطنية، فإن القطاع غير الرسمي يحدد بالرجوع إلى وحدات الإنتاج المؤسساتي التي تتميز ب:

- ضعف مستوى التنظيم واستعمال وسائل الإنتاج البدائية.
- عدم الفصل بين العمل، رأسمال وعلاقات العمل القائمة أساسا على مناصب التشغيل العرضية أو على صلات القرابة الشخصية أو الاجتماعية بدلا من العقود الرسمية.

ج- الاقتصاد الموازي (Economie parallèle):

يضم الأنشطة التي تمارس على هامش النظام التجاري التقليدي، فهو لا يتعلق بالعمل المخفي، لأن الأفراد اختاروا هذا النوع من الأنشطة لسهولة ممارسته، وليس من أجل البحث عن الربح. إذ أن هذه الأنشطة يصعب قياسها (Beck, 2000 :7).

د- الاقتصاد غير المنظور (Economie non observée) :

إن مصطلح (الاقتصاد غير المنظور) (ENO) يرتبط بالأنشطة الاقتصادية التي من المفروض أن تكون مندمجة في الناتج الداخلي الخام (PIB) ، لكنها لسبب أو لآخر تكون غير مسجلة في حسابات المحاسبة الوطنية (OCDE,2003 :4).

ويشمل هذا النوع من الاقتصاد الأنشطة التي لا يمكن ملاحظتها مثل الأنشطة غير الرسمية، الباطنية، ...الخ (OCDE,2003 :43). فهو يغطي ثلاثة أنواع من الاقتصاد: غير القانوني، الخفي، وغير الشرعي.

هـ- الاقتصاد الخفي:

يعبر الاقتصاد الخفي عن الأنشطة الشرعية غير أن جزءا من إنتاجها أو كله يتم إخفاؤه لأغراض متعددة أهمها:

- التهرب من دفع الضريبة على الدخل أو الرسم على القيمة المضافة وباقي الرسوم الأخرى وذلك من خلال التصريح الجزئي بالإنتاج أو الدخل.

- الغش في الاشتراكات الاجتماعية والتصريح الجزئي بالتشغيل.

- انتهاك معايير العمل التي يحددها القانون.

و- الاقتصاد غير الرسمي:

الاقتصاد غير الرسمي هو ظاهرة واقعية ظهرت في مختلف أنحاء العالم تتم فيها العلاقات التجارية بين مختلف المتعاملين في إطار غير رسمي (لا توجد تصريحات ضريبية، عدم دفع الاشتراكات الاجتماعية، وأيضا عدم احترام القواعد والقوانين العمل،...الخ). إذن فالاقتصاد غير الرسمي يشمل كل الأنشطة الخارجة عن الإطار الرسمي (أنشطة الاقتصاد التحتي، العمل الأسود، القطاع غير الرسمي، ...الخ.).

- ثانيا- حجم الاقتصاد غير الرسمي في مختلف بلدان العالم:

يرجع المحللون الاقتصاديون أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي في مختلف دول العالم خاصة الدول النامية إلى الأزمات الاقتصادية التي مرت بها، بالإضافة إلى برامج إعادة التصحيح الهيكلي التي فرضت عليها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

يمثل الجدول التالي نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام لمختلف بلدان العالم خلال سنة 2003:

الجدول (1): نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام لمختلف بلدان العالم خلال سنة 2003

المنطقة	البلد	حصة الاقتصاد غير الرسمي من PIB %
جنوب شرق آسيا	اندونيسيا	78
	فليبين	72
	تايلندا	50
آسيا الجنوبية	بنغلادش	17
	الهند	91
إفريقيا الشمالية	الجزائر	42
	المغرب	45
	تونس	50
	مصر	55
إفريقيا الجنوبية	بنين	93
	تشاد	74
	غانا	72
	كينيا	72
	إفريقيا الجنوبية	51
أمريكا اللاتينية	أرجنتين	49.3
	برازيل	47.1
	الشيلي	38
	كولومبيا	55.6
	المكسيك	39.2
	البيرو	59.1

Source: Ilo,Global Employment Trends, Geneva, 2003.

يتضح لنا من خلال الجدول أن أكبر نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام تظهر بشكل واضح بجنوب شرق آسيا، في البلدان التالية: اندونيسيا

(78%)، الفلبين (72%). كما تظهر أيضا بنسبة كبيرة في بلدان آسيا الجنوبية على رأسها الهند (91%).

أما في إفريقيا الشمالية فإن هذه النسبة تظهر في كل من: تونس (50 %)، ومصر (55%). بينما في إفريقيا الجنوبية فنجدها في كل من: بنين (93%)، تشاد (74%).

وفي بلدان أمريكا اللاتينية فإن النسبة الكبيرة للاقتصاد غير الرسمي تظهر في كل من: البيرو (59.1%)، كولومبيا (55.6%).

إن الجدول رقم (2) يمثل نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام (PNB) (%) في كل منطقة من العالم حسب تقديرات سنة 2006.

الجدول (02): نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام (PNB) (%) سنة 2006

المنطقة	الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام (%)
آسيا الشرقية	24.3
أوروبا الشرقية ووسط آسيا	37.7
أمريكا اللاتينية	41.5
أفريقيا الشمالية	27.5
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	17.4
إفريقيا الجنوبية	42.3
آسيا الجنوبية	35.7

Source : World bank,2006.

يظهر جليا من هذا الجدول أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام تتوزع كما يلي: أفريقيا الجنوبية (42.3%)، ثم تليها منطقة أمريكا اللاتينية (41.5%). في حين أن آسيا الجنوبية تقدر نسبة الاقتصاد غير الرسمي فيها بحوالي(35.7%).

إن انتشار الاقتصاد غير الرسمي في مختلف بلدان العالم وتفاقم حدته جعلت من هذه البلدان تبحث عن مختلف الأساليب القادرة على التعامل معه بغية إدماجه في الاقتصاد الرسمي.

ومن بين أهم البلدان التي اعتبرت سياساتها ناجحة اتجاه الاقتصاد غير الرسمي، وحظيت بتشجيع من قبل المنظمات العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي نذكر: السنغال، تونس والمكسيك.

ثالثا- عرض تجارب السياسات الناجحة لبعض البلدان اتجاه الاقتصاد غير الرسمي.

أ- تجربة السنغال:

عرف السنغال كغيره من البلدان الإفريقية مرحلة عدم الاستقرار في الجانب الاقتصادي منذ استقلاله سنة 1960، هذا ما دفعه للخضوع إلى برامج إعادة التصحيح الهيكلي التي فرضت عليه من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وقد شرع في تطبيقها ابتداء من سنوات الثمانينيات.

ومن بين ما تضمنته هذه البرامج: تغيير النظام الاقتصادي المتبع والتوجه نحو اقتصاد السوق، خوصصة المؤسسات، تسريح العمال، تخفيض قيمة العملة،...الخ، ولقد كان لهذا أثر سلبي خاصة على الناحية الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد .

كما أن فرص الشغل عرفت انخفاضا ملحوظا في هذا البلد خلال الفترة (1985-1990)، وقد رافق ذلك تنامي القطاع غير الرسمي الذي فتح مجالا لتلبية احتياجات الأفراد خاصة منها: العمل. (OMS,2001 :2)

ويمكن ذكر أهم العوامل التي ساعدت على نمو الاقتصاد غير الرسمي في السنغال:
- النمو الديمغرافي المتزايد، وما رافقه من سوء توزيع المعدات ووحدات الإنتاج التي تتلاءم مع القطاع الحديث. (ظاهرة النزوح الريفي نحو المناطق العمرانية).
- تفاقم البطالة وتزايد الفقر نتيجة الإصلاحات التي حدثت على مستوى الاقتصاد الكلي، وما تسبب من مشاكل خاصة بالوظيف العمومي.
- الإخفاق المدرسي: يمثل المحرومون من النظام الدراسي وغير المسجلين في هذا النظام جزءا كبيرا من القطاع غير الرسمي.

يعتبر التوظيف في الاقتصاد غير الرسمي مهما في الحياة المهنية الخاصة بالأفراد المقيمين بالمناطق العمرانية، فحسب تقرير المنظمة العالمية للعمل الذي أعد سنة 1977 بداكار عاصمة السنغال فإن:
- حوالي 79.6% من وحدات القطاع غير الرسمي ترتكز على نشاطات قطاع الإنتاج.
- حوالي 15% في أنشطة قطاع الخدمات.
- ونحو 5.7% في قطاع إنشاء العمارات.

أما التحقيق الذي أجري سنة 1988 فقد أعطى نظرة أوضح وأشمل عن القطاع غير الرسمي في داكار حيث تم تحليل هيكل القطاع غير الرسمي عبر مختلف فروع الأنشطة وقد أسفر على ما يلي: (OIT,1997 :8).
- أصبحت أنشطة التجارة من بين أهم أنشطة القطاع غير الرسمي، بحوالي72%.
- تمثل أنشطة الإنتاج 15.4% من مجموع القطاع .
- تمثل أنشطة النقل 4.4% من الأشخاص العاملين فيه.
- وأخيرا فإن قطاع إنشاء العمارات يمثل 0.4% من مجموع القطاع.

يبين الجدول الموالي حجم القطاع غير الرسمي من الناتج الوطني الخام بالسنغال للفترة الممتدة بين 1980-2006 :

الجدول (03) حجم القطاع غير الرسمي من الناتج الوطني الخام (الفترة 1980-2006)

السنوات	1980	1990	2000	2006
النسبة(%)	76	60	43.2	40

Source:Charmes,1999 Own calculations based on world bank data, Washington D.C,2002. World bank, 2006.

"عرف هذا القطاع انتشارا كبيرا لدرجة أن بعض مؤسساته فرضت نفسها على المستوى العالمي، فعلى سبيل المثال: الوكالة التجارية برا مبوب (Bara Mboup) والتي توجد منذ 25 سنة تعمل بالشراكة مع شركة كوريا الجنوبية (Samsung) وتحقق رقم أعمال يقدر ب 3.2 مليون من الدولارات حسب إحصائيات أجريت سنة 1998 ". (Diouf,2003 :1) .

كما أجري تحقيق آخر سنة 2001 من طرف المكتب الدولي للعمل في مدينة سانت لويس (St-Louis) وقد خلصت نتائجه أن أنشطة القطاع غير الرسمي تنقسم إلى:

- حوالي 61 % تجارة.
- 35% الحرف التقليدية.
- 4 % نقل ومواصلات.

يمكن القول بأن هيكل القطاع غير الرسمي في السنغال يضم مجموعة من الأنشطة الاقتصادية وهي: إنتاج وتوزيع السلع والخدمات على مستوى صغير وتمارس هذه الأنشطة بدرجات متفاوتة.

1- السياسات المتبعة من طرف الدولة اتجاه الاقتصاد غير الر سمي:

في بادئ الأمر، كانت السلطات السنغالية تبحث عن مختلف الوسائل والأدوات اللازمة من أجل القضاء نهائيا على الاقتصاد غير الرسمي، وذلك نظرا للآثار السلبية التي يخلفها هذا الأخير. لكن ومع مرور الوقت اقتنعت بأنه من الصعب محو هذه الظاهرة وإنما يجب التعامل معها بصفة تجعلها تدمج تدريجيا في الاقتصاد الرسمي واعتبارها كمرحلة انتقالية نحو اقتصاد حديث.

لقد وجدت السلطات السنغالية بأن القطاع غير الرسمي له قدرة هائلة في امتصاص البطالة، لهذا الغرض اتبعت سياسات تساعد على تأطير هذا الأخير، وأصبحت حاليا تعتبر نموذجا ناجحا.

فالسياسات الحكومية الموجهة حاليا نحو القطاع غير الرسمي تمس خاصة: أنشطة الحرف التقليدية، الإنتاجية، والخدمات، بالإضافة إلى الأنشطة التجارية والنقل ومن أهمها: سياسات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة (PME) التي لعبت دورا هاما في العلاقات السوسيو- الاقتصادية، هذه الأخيرة تهدف إلى: تكوين، تحفيز وتوجيه مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المستقبل- الذين يجدون صعوبات في تسيير

مشاريعهم- كإعطائهم معلومات الخاصة بإنشاء المؤسسة وما تحتاجه من: العمالة، الأموال والخدمات،...الخ.

بالإضافة إلى التركيز الكبير على قطاع الحرف الذي يواجه صعوبات خاصة على مستوى الاقتصاد الكلي الذي يعرفه البلد بالإضافة إلى مشكل العمل والدخل.

كما يمكن القول أيضا بأن تدخل الدولة في محاولة تغيير القطاع غير الرسمي قد مس عدة مستويات، تتلخص في النقاط التالية:

- الخدمات المقدمة على مستوى المنشأة: في هذا الصدد تم إنشاء خلية خاصة بالتعاملات السوسيو اقتصادية، وهي تعتبر كخلية مساعدة للمؤسسة. تتوج بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، بالإضافة إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

- مساهمات المؤسسات اتجاه هذا القطاع: شجعت السلطات في هذا الصدد إقامة مركز اقتصادي يهدف إلى البحث عن الطرق والوسائل التي تساعد على تغطية النقص الموجود في القطاع غير الرسمي.

بالإضافة إلى إنشاء مركز التكنولوجيات الجديدة للاتصال NTIC والذي يهدف إلى تكوين ورفع مستوى المؤهلات التقنية والمهنية للأفراد الذين يمارسون نشاطات غير رسمية، كما قامت مدينة داكار وبالتعاون مع المعهد العالي لمقاولية التسيير بوضع سياسات التكوين المجاني الموجهة إلى كل الأشخاص بصفة عامة وإلى أصحاب نشاطات القطاع غير الرسمي بصفة خاصة.

أما من ناحية فرض الضرائب على هذا القطاع فقد عملت الدولة على تقديم تسهيلات، ففي عام 1993 حاولت الحكومة أن تفرض على عمال القطاع غير الرسمي الرسم على القيمة المضافة فرفضوا ذلك بحجة عدم امتلاك محاسبة منظمة تشبه المؤسسات الرسمية، وبالتالي كان من المستحيل أن يثبت المبلغ الذي يدفع للدولة ومن أجل ذلك أنشئت ثلاثة أنواع من الضرائب تتلاءم مع طبيعة العمل في هذا القطاع: رسم التعادل، ضريبة المهنة، والضريبة الجزافية.

في البداية، عرفت الحكومة مشاكل في تطبيق هذه الضرائب، وذلك لصعوبة الاتصال بهؤلاء العمال وتحسيسهم، أما حاليا فمعظم عمال القطاع غير الرسمي يدفعون رسوما للحكومة.

قامت أيضا السلطات السنغالية بإنشاء صندوق دعم القطاع غير الرسمي، والذي يهدف إلى:

- الإدماج التدريجي للقطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي.
- تهيئة الظروف التي تساعد على خلق العمل في القطاع غير الرسمي.
- العمل على كيفية إدماج الحماية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي.

- إنشاء وحدة الإنتاج وإصلاح الحرف (UPPA) بالتعاون مع المنظمات الدولية تهدف هذه الأخيرة إلى إعطاء تكوين متخصص في كيفية تحسين أداة الإنتاج والحرف، وذلك بغرض إنشاء شبكة من الوحدات الصغيرة القادرة على الإبداع، التجديد والتأقلم مع الاحتياجات الجديدة في السوق. (BIT,1996 :5) .

ب- تجربة تونس:

عرف الاقتصاد التونسي تغيرات جوهرية خلال فترة السبعينيات، حيث أخذت السياسة الاقتصادية المنتهجة نمطا جديدا من خلال الانفتاح على الخارج، وذلك عن طريق إمضاء عدة اتفاقيات للتبادل الحر واتخاذ مجموعة من الإجراءات التحفيزية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وكذا تنويع الصادرات التي اعتمدت بصفة خاصة على: البترول، الفوسفات، الزراعة، الصناعات التحويلية والتعدين، بالإضافة أيضا إلى السياحة التي تلعب دورا أساسيا في تمويل الاقتصاد التونسي، حيث سجل عام 2004 حوالي: 5 ملايين سائح، ويتوقع أن يصل عددهم سنة 2016 إلى نحو 100 مليون سائح.

1- الاقتصاد غير الرسمي في تونس:

يضم القطاع غير الرسمي في تونس مجموعة الأنشطة الصغيرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية التي تهدف في مجملها إلى تحقيق هدفين:

- الهدف الأول: يصبو إلى تطوير العمل الخاص بالمؤسسات التي توفر للعاملين فيها دخولا ضعيفة.

- الهدف الثاني: هو البحث عن تعظيم الإنتاج والربح بكل الطرق مهما كانت صفتها (قانونية أو غير قانونية).

ويمكن حصر أهم أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي في تونس في النقاط التالية:

1- انهيار النظام الاشتراكي وانتهاج الاقتصاد التونسي للحرية الاقتصادية ابتداء من سنة 1970.

2- عجز القطاع الرسمي عن خلق مناصب شغل خاصة بفئة الشباب وخاصة غير المؤهلين منهم.

3- سهولة ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي، فهذه الأخيرة لا تتطلب استثمارات كبيرة أو معدات وتكوين مهني كبير.

4- تطور قطاع السياحة و الحرف التقليدية مما ساهم بشكل كبير في التنامي المتزايد للمؤسسات الصغيرة غير القانونية.

5- التزايد الكبير لفئة الشباب خاصة غير المؤهلين منهم.

يتكون القطاع غير الرسمي في تونس عادة من عدة شركات مصغرة تختلف أنشطتها من تجارية، صناعية وإنتاجية للسلع والخدمات تمتاز بضعف التنظيم فيها، وما يلاحظ عن الإدارة الضريبية التونسية أنها متساهلة مع هذه المؤسسات (تبحث عن الطرق التي تساعد على تنظيمها وليس متابعة أصحاب هذه المؤسسات)، وذلك نظرا

للإيجابيات الاجتماعية التي يقدمها القطاع غير الرسمي إذ يؤمن معيشة حوالي 15 ألف عائلة لم يستطع القطاع الرسمي تلبية حاجاتها. **(**Benarous.M,2004:5**).**

2- نوعية القطاع غير الرسمي في تونس:

حسب مختلف التحقيقات والتحاليل حول الاقتصاد غير الرسمي التونسي، اتضح أنه يشكل هيكلا جد متشابك يتكون على الأقل من أربعة فروع مختلفة أهمها: (Sboui.F:8)

- الفرع الأول: القطاع غير الرسمي التساهمي الأولي:

يلعب هذا القطاع ديناميكية اقتصادية هامة، فهو يساهم بشكل كبير في خلق مناصب العمل بإمكانياته التي تشبه مثيلتها في القطاع الرسمي، كما تسمح منتجات هذا القطاع بالاندماج مع الحياة الاقتصادية والدخول في المنافسة مع أكبر مؤسسات القطاع الحديث (الرسمي) وهو يصبو إلى التحول إلى قطاع مهيكل تنظيميا.

- الفرع الثاني: القطاع غير الرسمي التساهمي الثانوي:

يتميز هذا القطاع بيد عاملة أقل تكوينا، كما تتميز تجهيزاته بنوعية أقل جودة مقارنة بالقطاع غير الرسمي الأولي إلا أن أهداف القطاع الثانوي لا تختلف عن أهداف القطاع الأولي إذ أن مؤسسات هذا الأخير تحاول تحسين وضعيتها من أجل إيجاد وضع أكثر تنظيما لتحقيق هدفها الذي يتمثل في التحول إلى شكل من أشكال القطاع الأول.

- الفرع الثالث: القطاع غير الرسمي الحرفي:

يسير هذا الفرع من قبل حرفيين متخصصين وهو يتألف من مؤسسات مصغرة حرفية التي تكبر شيئا فشيئا لتندمج في المحيط الاقتصادي مع احتفاظها بمميزاتها التقليدية.

- النوع الرابع: القطاع غير الرسمي الهامشي:

ينتمي عادة الأشخاص الذين يعملون في هذا القطاع لأسر فقيرة، تتميز أنشطة هذا الفرع بضعف رأسمالها مما يجعل هدفها الأساسي هو إشباع احتياج الأفراد خاصة الأساسية.

يمثل الجدول رقم (4) تقدير العمل في القطاعات غير الرسمية التالية: القطاع التساهمي الأولي، الثانوي والقطاع الحرفي خلال سنة 1995.

الجدول (4): تقدير العمل في القطاعات غير الرسمية: التساهمي الأولي، الثانوي والقطاع الحرفي خلال سنة 1995.

تقدير العمل	القطاعات التساهمية			القطاع الحرفي
تقدير العمل	الأولي	الثانوي	المجموع	القطاع الحرفي
متوسط عمر المؤسسات	12	16		20
- متوسط معدل النمو السنوي الإجمالي	%3.17	%0.07		%0.92
- الأجراء	%3.84	%0.56		%2.44

- غير الأجراء	%1.90	%0.52		%0.37

Source: Sboui.F: Enquête CED-LAREA,Sfax,1995.

3- الإجراءات المتخذة في تونس اتجاه القطاع غير الرسمي:

- سياسة إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني:

قامت السلطات التونسية باتخاذ عدة إجراءات وإتباع مختلف السياسات التي من شأنها توفير مناصب الشغل للبطالين وتنمية القطاعات التالية: الزراعة والصيد، والحرف التقليدية، وذلك عن طريق تعديل السياسة الضريبية، الجمركية، والمالية التي تعتمد على جلب مختلف مصادر التمويل التي تعتمد على إيرادات الميزانية العامة للدولة وخلق صناديق خاصة بهذا التمويل، حيث تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الزراعة والصيد البحري (FOSDA et FOSEP) بالإضافة إلى إنشاء صندوق آخر يسمى بصندوق القرض التعاضدي (CLCM) وخلق شركة اشتراكات التعاضدية الفلاحية، وهذا من أجل تسهيل منح القروض للفلاحين أصحاب المهن الصغيرة والمتوسطة. كما تم إنشاء الصندوق الوطني للضمانات، والذي يهتم بالتمويل البنكي للمؤسسات المتوسطة.

- التضامن والدعم المالي لأصحاب المشاريع الصغيرة:

اتخذت السلطات التونسية عدة إجراءات وتدابير لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة أهمها: إنشاء صندوق التضامن الوطني (FSN)، صندوق عروض العمل (Promotion d'emploi)، نظام القروض الصغيرة الممنوحة من طرف البنك التونسي للتضامن والبنك الإسلامي.

- تجربة البنك الإسلامي :

تم إنشاء البنك الإسلامي التونسي سنة 1983، مهمته تقديم قروض دون ضمانات لكن يشترط تقاسم الربح والخسارة مع المقترضين إن وجد ذلك. يختص هذا الأخير بشكل كبير في منح القروض الصغيرة، تعتبر المرابحة من بين أهم تقنيات تمويله (تمويل قصير المدى)، كما للبنك أيضا تقنيات أخرى يستعملها في تمويلاته كالمشاركة وهي تقنية متوسطة الأجل والمضاربة.

- البنك التونسي للتضامن (BTS):

عرفت سنة 1997 إنشاء هذا البنك بهدف دعم وتشجيع منح القروض الصغيرة التي توجه خاصة لأصحاب المهن الصغيرة، والأنشطة غير الرسمية، بالإضافة إلى أصحاب التجارة الصغيرة، وفي المقابل تقدم تسهيلات فيما يخص استرجاع القروض وفوائدها حيث يقدر معدل الفائدة بحوالي 5% كل سنة.

كذلك من بين أهداف هذا النوع من البنوك مساعدة المحتاجين من فئة الشباب المؤهلين الذين ليس لديهم الوسائل والمعدات لإنشاء مشروع ما، حيث أن هذا البنك لا يشترط ضمانات على القروض الممنوحة.

حقق البنك التونسي للتضامن حوالي 70% من أهدافه فبعد 3 سنوات من ممارسة نشاطه تلقى حوالي 67034 طلب خاص بالقروض، وبعد دراسة 57084 من الملفات المعروضة للدراسة والتقييم والاختيار، قبلت منها 28020، مما سمح بخلق حوالي 40.000 منصب عمل جديد.

تجدر الإشارة إلى أن معظم القروض توجه خصيصا إلى شراء المعدات والأدوات الخاصة بالمشاريع الممولة (BTS ,2000 :16) .

- صندوق التضامن الوطني (FNS) :

في سنة 1992 تم إنشاء صندوق التضامن الوطني، وهو تابع للخزينة العمومية، ومن بين أهداف برامجه: التشغيل. فهو قادر على خلق مصادر لدخول مستقرة للأفراد حيث تم تمويل في الفترة الممتدة ما بين 1994 و1997 حوالي 31345 من المشاريع الصغيرة، وهذا ما يؤكد مكانة هذا الصندوق من الناحية الاقتصادية والاجتماعية (FSN ,1997 :18) .

- الصندوق الوطني للعمل:

تم فتح هذا الصندوق حديثا بهدف تخفيض معدل البطالة عن طريق البحث عن مناصب للعمل لتوظيف الشباب البطالين خاصة الحاصلين على شهادات تعليمية والمهتمين بإنشاء المؤسسات.

يمول هذا الصندوق من مختلف الجهات كالدولة، المؤسسات والجمعيات،...الخ. لقد حقق أهدافه المرجوة، ففي سنة 2000 استطاع أن يلبي أكثر من 60.000 طلب منها 9000 كانت في شكل قروض وجهت لمساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة.

كما تم إنشاء الوحدة التونسية للتضامن الاجتماعي (UTSS) التي تتضمن برنامج الحماية الاجتماعية الخاص بالطبقة ذات الدخول المتدنية حيث تم وضع نظام يهتم بتمويل المشاريع الصغيرة في سنة 1998، وقد تم تمويل حوالي 6000 مشروع (Lahmar.R,2002 M2).

أما فيما يخص فئة النساء فقد استفدن من شهادات خاصة منحت لهن من طرف وزارة أعمال النساء والأسرة (MAFF) من أجل مساعدتهن على ممارسة أنشطة اقتصادية تسمح لهن بالاستفادة من القروض بسهولة، بالإضافة إلى الاتحاد الوطني للنساء التونسيات (UNFT) الذي يهتم بالأخص بمساعدة النساء على التكوين المهني والتعلم من أجل خلق مقاولية نسائية (L'entrepreneuriat féminin) .

ج- تجربة المكسيك:

تعرض الاقتصاد المكسيكي لعدة أزمات، ففي نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات ارتفع معدل التضخم من 15% إلى 30% ، هذا ما أدى بدوره إلى فقدان السيطرة على

التحكم في تسيير الاقتصاد، بالإضافة إلى تذبذب سعر صرف العملة (البيزو) مما أدى إلى حدوث أزمة البيزو (la crise du peso) سنة 1994، حيث انخفضت قيمة العملة المحلية (البيزو) وقفز معدل التضخم من 10% عام 1994 إلى أكثر من 40% عام 1995 كما ظهرت في نفس السنة أزمة أخرى تعرف بأزمة الركود. كل هذا خلف آثارا سلبية على الاقتصاد المكسيكي.

لقد استطاع المكسيك الخروج من أزماته المتعاقبة بفضل اعتماده على القطاع الصناعي الذي يرتكز بالدرجة الأولى على صناعات (Maquiladora) وهو قطاع صناعي ينشط فيه عدد كبير من أشهر مجموعات الصناعية مثل PEMEX (رابع منتج عالمي للبترول) و CEMEX (ثالث منتج عالمي للاسمنت)، وBIMBO (أول مجموعات عالمية للمخابر الصناعية) أما أهم المتعاملين في هذا القطاع: الولايات المتحدة الأمريكية (حوالي 88%)، أمريكا الوسطى والجنوبية (4%)، الاتحاد الأوروبي (3.5%).

إن أهم ما يميز قطاع الصناعة في المكسيك هو استفادته من نظام ضريبي جد منخفض حيث أن هذا الأخير يسمح للمصدر باستيراد المواد الذي هو بحاجة إليها بدون دفع أية رسوم، مما أدى إلى جلب العديد من المؤسسات الاستثمارية في المكسيك من أجل التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحكم الحدود التي تفصل بين البلدين والتي تمثل موقعا هاما لدخول البضائع المكسيكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يضمن حصة كبيرة من واردات الخزينة الأمريكية.

1- الاقتصاد غير الرسمي في المكسيك:

ركز المكسيك في عهد الرئيس "فيسونت فوكس" « Vincente fox » في سياسته على نظام التبادل الدولي الذي يعطي أهمية كبيرة للصادرات سعيا منه لجعل هذا البلد يواجه التحولات العالمية التي على رأسها العولمة. لكن سياسته تعرضت لعدة انتقادات وذلك نظرا للآثار السلبية التي خلفتها نذكر منها:

- أغلب القطاعات التي تحتل النسبة الكبيرة في تمويل الصادرات المكسيكية تنتمي إلى قطاع « Maquiladora » الذي يتميز بيد عاملة رخيصة ذات دخل ضعيف.
- وفقا لهذه السياسة بقيت فئة من المجتمع على هامش العولمة، أي بمعنى آخر وحسب المنظمة العالمية للعمل فإن حوالي 85% من مناصب العمل الجديدة التي شغلت في سنوات التسعينيات كانت في القطاع غير الرسمي.

لقد كانت فترة التسعينيات فترة التحول الاقتصادي الكبير في المكسيك وقد تجلى ذلك خاصة في برامج التصحيح الهيكلي الذي خضع لها هذا البلد وما نتج عنه من التحرر الأكثر في السياسة المالية وخوصصة الاقتصاد بشكل عام، كذلك إمضاء اتفاقية (نافتا)، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية المتتالية التي حلت بهذا البلد والتي جعلت الدولة عاجزة عن توفير مناصب الشغل للمكسيكيين مما أدى بهم للجوء إلى طلب العمل في القطاع غير الرسمي فحسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء المكسيكي فإن

حوالي 11 مليون مكسيكي مؤهل للعمل يعملون في القطاع غير الرسمي.(M.Carlyvels,2007 :2).

الجدول (05): حجم العمالة في القطاع غير الرسمي بالمكسيك سنة 1998

	العمـالة غير الرسمية	نسبة العمالة غير الرسمية من القطاع غير الرسمي (%)
المؤسسات غير الرسمية	8.858.481	23
العمالة غير الرسمية في القطاع الزراعي	7.334.412	19
العمالة غير الرسمية خارج المؤسسات غير الرسمية	8.480.252	22
المجمـــوع	24.673.145	64

Source: ILO: Men and women in informal Economy: A statistical picture, 2002, Geneva, p34.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن حجم العمالة غير الرسمية في المؤسسات غير الرسمية يمثل حوالي 23% من إجمالي العمالة في القطاع غير الرسمي، وهي نسبة تساوي بالتقريب حجم العمالة غير الرسمية خارج المؤسسات غير الرسمية (22%) .

يمثل الجدول رقم (6) مقارنة تركيبة العمالة في الاقتصاد غير الرسمي بالمكسيك لسنتي 1998-2000 :

الجدول رقم (06): مقارنة تركيبة العمالة غير الرسمية بالمكسيك لسنتي1998-2000

	سنـــة 1998		سنـــة 2000	
	الجنـــس		الجنـــس	
نوع الأنشطة	نساء	رجال	نساء	رجال
مجموع العمالة غير الرسمية	11.421.446	22.110.180	11.360.205	21.837.658
العمالة غير الرسمية في القطاع غير الزراعي	6.762.709	10.576.024	6.794.849	10.623.431
العمالة غير الرسمية في القطاع الزراعي	1.066.251	6.268.161	904.772	5.752.589
العمالة غ الرسمية في				

المؤسسات غ الرسمية				
	3.592.486	5.265.995	3.660.584	5.461.638

Source: ILO: Men and women in informel economy :A statistical picture, 2002,Geneva,p38

تتوزع تركيبة العمالة في الاقتصاد غير الرسمي حسب نوعية الأنشطة الممارسة، فحسب الجدول السابق نلاحظ أن الحصة الكبيرة للنساء في العمالة غير الرسمية لسنتي 1998-2000 كانت تظهر بشكل خاص في الأنشطة المتعلقة بالمؤسسات غير الرسمية مقارنة بالقطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي والقطاع غير الزراعي، في حين أن الحصة الكبيرة الخاصة بجنس الرجال والمتعلقة بسنتي1998-2000 تظهر بشكل كبير في الأنشطة الخاصة بالقطاع الزراعي، ويرجع المحللون الاقتصاديون هذا السبب إلى البنية الجسدية التي يتميز بها الرجل مقارنة بالمرأة مما تجعله يمارس أنشطة القطاع الزراعي بكثرة.

أما فيما يخص الأنشطة المتعلقة بالمؤسسات غير الرسمية، فنلاحظ التقارب الكبير بين الحصتين المتعلقة بالنساء والرجال. ومن بين أهم أشكال الاقتصاد غير الرسمي في المكسيك:(Georgestron.M et autres, 2005:1)

1- الصناعات الصغيرة التي تحقق نموا ضعيفا في الإنتاج.

2- معظم المؤسسات في المكسيك لا تحترم التشريعات والقوانين .

3- انتشار الرشوة في أوساط المتعاملين الإداريين مما يؤدي ببعضهم إلى غض النظر عن بعض الأنشطة.

4- الصناعات الحرفية هي التي تغلب في القطاع غير الرسمي.

5- تواجد أيضا في القطاع غير الرسمي مؤسسات الأعمال الصغيرة (صغار أرباب العمل، والعاملين لحسابهم الخاص).

2- الإجراءات المتخذة اتجاه الاقتصاد غير الرسمي في المكسيك:

لقد اتخذت السلطات المكسيكية عدة إجراءات اتجاه الاقتصاد غير الرسمي، نذكر من بينها:

- إنشاء صندوق الترقية من أجل التنمية الإقليمية والشغل: خصصت المكسيك في إطار مشروع محاربة الفقر حوالي ثلث (3/1) من موارد هذا المشروع من أجل تمويل الصندوق الذي يهدف خاصة إلى خلق مناصب شغل جديدة بالإضافة إلى مساعدة المزارعين، وفئتي النساء والشباب.

- الصندوق البلدي للتنمية الاجتماعية :

يهدف هذا الصندوق إلى تمويل مختلف العمليات التي غرضها إنشاء الطرقات والشوارع ، بالإضافة إلى متابعة وصيانة الوحدات العلاجية المتواجدة في الشوارع.

- الصناديق الخاصة بالمجموعات الاجتماعية:

تشجع مثل هذه الصناديق المساهمات الاجتماعية من أجل تدعيم الجمعيات المخصصة لمساعدة الشباب، النساء والأشخاص المسنين.

- صناديق المؤسسات التضامنية:

تهتم بمساعدة المنظمات التي يكون هدفها خلق شغل ودخول جديدة، بالإضافة إلى مساعدة المشاريع التجارية، كما تمنح هاته الصناديق أيضا مساعدات مالية وضمانات بنكية، تكوين وتربصات وإيجاد فرص عمل.

ولقد استطاعت صناديق المؤسسات التضامنية في نهاية التسعينيات من مساعدة حوالي 2495 مؤسسة صغيرة، منها 31% أنقذت من الإفلاس، بالإضافة إلى توظيف حوالي 23234 شخص.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي:

بعد تحقيق الاقتصاد المكسيكي لعدة نتائج ايجابية هامة: كالتحكم في معدلات التضخم والبطالة، التوسع في حجم الصادرات، بالإضافة إلى تحقيق نمو ملحوظ في معظم قطاعات الإنتاج الرئيسية، كل ذلك شجع الحكومة المكسيكية على فتح الأبواب الواسعة أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغرض تحقيق هدفين أساسيين هما:

1- توطين عائدات هذه الاستثمارات في الاقتصاد المكسيكي على المدى البعيد، مما سيساعد على تحقيق نمو اقتصادي أكبر.

2- توجيه هاته الاستثمارات بغرض التخفيف من حدة العجز المستمر في الحساب الجاري، وميزان المدفوعات، لفتح باب آخر من عالم الشغل لفئة البطالين.

ولقد بلغت التدفقات الاستثمارية الأجنبية بحوالي17.8 مليار دولار أمريكي سنة 2005، مما جعل من الاقتصاد المكسيكي ينافس اقتصاديات البلدان الناشئة في اجتذاب الاستثمارات.(Wyrsch.N,2005 :8) .

من خلال عرضنا السابق للاقتصاد غير الرسمي في كل من السنغال، تونس والمكسيك، لاحظنا أن هناك أسباب مشتركة بين هذه البلدان، أدت إلى تنامي هذه الظاهرة وتوسعها، يمكن حصر أهمها في:

- الأسباب الاقتصادية:

1- انتقال اقتصاديات هذه البلدان إلى نظام اقتصاد السوق.

2- وقوع اقتصاديات هذه البلدان في أزمات مختلفة: أزمة الديون، انهيار أسعار البترول، تخفيض العملة...الخ.

3- السياسات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على اقتصاديات هذه البلدان كسياسة التصحيح الهيكلي وما نتج عنها من آثار سلبية مست خاصة قطاع الشغل.

4- الانفتاح نحو الأسواق العالمية وما نتج عنه من تخفيض للرسوم الجمركية.
5-عدم قدرة القطاع الرسمي على تلبية حاجات الأفراد، مما دفع بهم للبحث عن طرق وأساليب للعمل في القطاع غير الرسمي.
6- صعوبة الحصول على موارد مالية (خاصة فيما يتعلق بالقروض التي تمنح من قبل البنوك).

- الأسباب الاجتماعية:

1- الفقر والحاجة الماسة للعمل من أجل تحقيق الاحتياجات الأساسية فمعظم الأفراد الذين يعملون في القطاع غير الرسمي يكون هدفهم الأساسي هو الحصول على دخول تضمن لهم تحقيق متطلباتهم الضرورية.
2- النمو الديمغرافي المتزايد.
3- الهجرة المتزايدة نحو المدن.
4- الإخفاق المدرسي.
5- انتشار الأمراض الفتاكة (كالسيدا وغيرها) التي تتسبب في موت العديد من الشباب مما يدفع بالمسنين والأطفال للبحث عن العمل في القطاع غير الرسمي من أجل ضمان قوت عيشهم.

رابعا- نظرة عامة حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

تعد الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني من تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وذلك راجع إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها، ولعل أهم مرحلة ميزت هذا الأخير هي فترة ما بعد منتصف الثمانينيات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها تأثير كبير على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى إصلاحات حملت في طيتها تغيير النظام الاشتراكي المتبع وتبني نظام اقتصاد السوق.

ويمكن ذكر أهم الأسباب التي ساعدت على تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:(لجنة علاقات العمل،71:2004).
- أزمة انهيار أسعار البترول وتأثيراتها على انخفاض معدلات الاستثمار، وما نتج عنها من ارتفاع في معدلات البطالة.
- أزمة المديونية الكبيرة التي حتمت على الجزائر الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون مرورا بالإصلاح الهيكلي الذي كان له تأثيرا سلبيا خاصة على الناحية الاجتماعية: (انتشار الفقر والبطالة).
- عدم مرونة الجهاز المصرفي الجزائري مما يعرقل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يؤدي إلى البحث عن طرق وفرص بديلة في القطاع غير الرسمي.
- النمو الديمغرافي المتزايد.
- انتشار الرشوة والفساد خاصة في الإدارات العامة.

1- القطاعات غير الرسمية الأكثر انتشارا في الجزائر:

أ- قطاع البناء و الأشغال العمومية:(Abrika.B,2001 :4)

يعتبر من بين أهم القطاعات المغذية للاقتصاد الخفي، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي أسفر عنها غلق العديد من المؤسسات العمومية، وبالتالي خلق الجو المناسب لنشوء مؤسسات مصغرة غير رسمية .

ب- قطاع التجارة:

وأهم أسباب انتشار التجارة غير الرسمية هي:

- ارتفاع معدل البطالة عند الشباب خاصة الذين يطلبون العمل لأول مرة.
- تحرر التجارة الخارجية أدت إلى فتح الأسواق على السلع والخدمات الأجنبية مما ساعد على تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية وانتشار السلع المغشوشة في الأسواق الجزائرية كما يوضحه الشكل رقم (2).

الشكل رقم(1): نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية سنة 2006

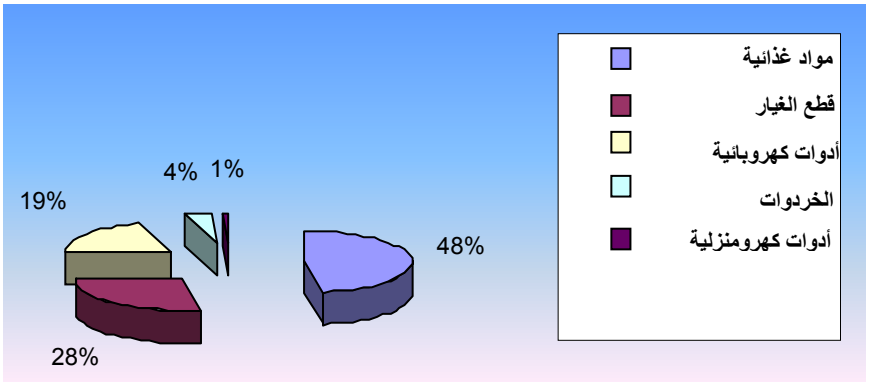

Source: Direction de lutte contre la fraude : La contrefaçon en Algérie, 2007, p6.

- غياب الشفافية في ممارسة الأنشطة التجارية وغياب ثقافة استعمال الشيكات في العمليات التجارية.

كما توجد أيضا قطاعات أخرى تنشط في القطاع غير الرسمي كقطاع المنتجات الغذائية، قطاع النسيج، وصناعة الأثاث...الخ.

2- حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر:

إن مختلف الأزمات التي مرت بها الجزائر كانت ذات أثر سلبي سواء على الناحية الاقتصادية أو على الناحية الاجتماعية مما ساعد على تنامي القطاع غير الرسمي الذي جاء يلبي احتياجات الأفراد كتوفير مناصب للعمل، تلبية الحاجات الأساسية، ...الخ، مثلما يوضحه الجدول رقم (7).

الجدول(7): حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام (الفترة: 1988-2006).

السـنوات	نسبة الاقتصاد غير الرسمي من PNB (%)
1988	19.5

25.4	1990
32.95	1998
34.1	2000
42	2003
34.2	2006

Source: Adair.P: l' économie informelle au Maghreb,2002.
Own calculations based on world bank data, Washington D.C, 2002.World bank, 2006 **.**

وبالرغم من المجهودات التي تقوم بها الجزائر في القطاع غير الرسمي لمحاولة إدماجه في الاقتصاد الوطني كمنح المساعدات للمؤسسات الصغيرة، دعم المشاريع المتعلقة بالنشاطات التقليدية، اتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الغش الضريبي، وضع برامج خاصة بالشغل ،... الخ. إلا أن ذلك يبقى غير كاف، مقارنة بما قامت به مختلف البلدان الأخرى مثل تونس، السنغال والمكسيك.

خامسا- الاقتراحات:

اعتمادا على النتائج المستخلصة من تجارب البلدان السابقة الذكر، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات نذكر أهمها:

- ضرورة وجود تسيير جيد للحاكمية، مما سيغلق المجال أمام انتشار الرشوة، الفساد والبيروقراطية ويسهل توفير الجو الملائم لدراسة المشاريع التي بإمكانها منح مناصب كثيرة للشغل.
- تشجيع وتنمية الاستثمار الأجنبي، مما سيسمح بخلق فرص جديدة للعمل.
- إعادة النظر في سيرورة الجهاز المصرفي وجعله يتوافق ويتماشى مع احتياجات المجتمع.
- تقديم تسهيلات في منح القروض وتخفيض الضمانات، مما سيساعد على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما سيفتح مجالا لتوظيف فئة الشباب البطال.
- إعادة النظر في التشريعات والقوانين الضريبية.

المراجع

1-Beck.C: Mots associés avec économie , ed Mauray,Paris,2000.
2-Bit : Travail décent et économie informel, secteur de l'emploi, 2002.
3- Benarous.M: Le secteur informel en Tunisie, répression ou organisation ? CEREL, 2004.
4- BTS : Rapport d'activité, Tunisie, 2000.
5-Cartyvels. M : Mexique en attente du miracle économie, Risal collectifs, 2007.
6-Charmes.J :L' emploi informel, université de Versailles.
7-Diouf.I :Le poids du secteur informel sénégalais, directeur des petites et moyennes entreprises,2003.
8-Fortin.B : les enjeux de l économie souterraine, CIRANO, 2002.

9-FNS : Rapport d'activité, Tunisie, 1997.

10-Georgestron .M : Le Mexique, rapport de mission, 2005.

11-Hatier. M : Les milliards de l'ombre, ed Mauray, France, 1992.

12-Lahmer.R: Négociation salariale et conjoncture économique, séminaire,2002.

13-Sboui.F: Les systèmes productifs informels en tunisie. LAREA, Tunisie, 1996.

14-Schneider.F : Sous la protection de l'ombre, FMI, 2002.

15-ILO : Men and women in informal economy : A statistical picture, Geneva,2002.

16- OCDE : Manuel sur la mesure de l économie non observée, 2003.

17-OIT : Rapport de la commission de l'économie informelle, Genève, 2002.

18-World Bank Group: World Development Indicators data base, www.devdata.worldbank.org, 2006.

19-Wysch.N et Tremblay.A:Rapport annuel sur l'économie au Mexique, Mexique, 2006

20-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق، تقرير لجنة علاقات العمل، جوان2004.